

مدى التوتر بين شمال وجنوب السودان

صرح الرئيس السوداني عمر البشير اثناء المناقشات المتعلقة بحق جنوب السودان في تقرير المصير قائلاً: "الانفصال الذي يتبعه سلام خير من الاتحاد الذي تدعمه الحرب" وقد تعمد ذلك لتبرير إعطاء جنوب السودان حق تقرير المصير. لم يحدث في يوم أن تجسدت هذه الدولة لأن الانشقاق لم ينتج السلام المرغوب. وبالرغم من مرور أكثر من عام على حصول جنوب السودان على استقلالها فإن المنطقة الحدودية بين الدولتين لم تهدأ بعد. بل على العكس فقد شهدنا عدة اشتباكات. كان أخطرها احتلال إقليم هيجلج والسيطرة عليه من قبل جنوب السودان على الرغم من أنه تابع لشمال السودان، مما أدى إلى هجوم مضاد من قبل قوات شمال السودان وادى أيضا إلى تدمير بعض المرافق البترولية الهامة أثناء تلك العملية.

وفي الواقع تعكس هذه الاشتباكات المتنوعة مواقف صراعية ضخمة بين الطرفين. فحتى الآن لم يتم تعيين الحدود بين الدولتين وهذا يفسر محاولة كل طرف توسيع وتضخيم نطاقه الجغرافي مستخدما في ذلك جميع السبل الممكنة مما أدى حتما إلى مواجهات متعددة بين الطرفين والتي تهدد بانتشار الحروب الحدودية على نطاق واسع إذا لم يسرع كلا الطرفين بعملية احتواء الموقف وفقا للحلول السياسية التصالحية.

إذا نظرنا إلى خلفية الموقف الراهن للنزاع السياسي المتصاعد بين الطرفين فيمكننا أن نستعرض عدة موضوعات هامة أولها أن تركة ما قبل الانشقاق تمثل عبئا ثقيلاً للغاية والذي جعل السودان تشهد حرباً مدنية بين الشمال والجنوب دامت لأكثر من ثلثي عهد الدولة. وبددت تلك الحرب المدنية جزءاً حيوياً من الموارد المادية والبشرية المملوكة للسودان وكبدت العائلات السودانية الكثير من المتاعب والتي مازالت تعاني من ندبات الماضي الدموي. وفي هذا الوضع المتدهور ظهرت دعوة الجنوبيين للحصول على استقلالهم في مقدمة المشهد السياسي. وأيد هذا الطلب عدد من القادة السياسيين الشماليين الذين ادركوا أن الانفصال يخلص الدولة من عبء الجنوب. وقد تبنا الفكر الذي يقر بان الانفصال سيحل الأزمات المتواصلة والعنيفة في السودان. وتزامنت المطالبة بالانفصال مع التوقعات الوردية لكلا الجانبين. ولكن هذا التفاؤل لم يحل بين الطرفين بل حلت محله ذكريات الماضي المتأزم الذي اضعف الحاضر واهنه.

ثانياً: من الصعب تحقيق اتفاق متعلق بمسائل جدلية. فعلى الرغم من مرور أكثر من عام على حصول الجنوب على استقلاله (9يناير 2011) لم يتم تعيين الحدود النهائية بين الدولتين حتى الآن وسبب ذلك يرجع إلى وجود العديد من آبار البترول في المناطق الحدودية المتجاورة أو الأقاليم القريبة من هذه المناطق. وأهم تلك المناطق هو إقليم اببي والتي تعتبر منطقة غنية بالبترول وكذلك منطقة حيوية استراتيجياً. وتحتاج تلك المشاكل الحدودية المعقدة إلى تسويات متبادلة بين الطرفين وروح متعاونة للوصول إلى حلول للتفاوض والمصالحة والتي بإمكانها أن تجعل الأقاليم الحدودية المتنازع عليها منطقة لم الشمل. ولكن هذا يقتضي وجود إرادة سياسية مشتركة وثقة متبادلة وهو ما لم يتوافر. فقد غابت أركان تلك الإرادة والثقة في تلك القضية الراهنة المتعلقة بالسودان. ولم يتفهم كلا الطرفين عواقب واثار الصراع حول الانفصال.

ثالثاً : تم تسييس الموارد البترولية واستخدامها في ممارسة ضغوط متبادلة، فقد فرضت الحكومة السودانية ضرائب على بترول الجنوب الذي يعبر حدودها والذي يعتبر تجاوزا واستبدادا من الحكومة السودانية (32.2\$ لكل برميل شاملة رسوم التوصيل/النقل وعمليات تكرير البترول في الشمال). وكرد فعل على ذلك فرضت حكومة الجنوب 0.63\$ لكل برميل والتي تعد بدورها ضريبة منخفضة جداً. وقد تحولت تلك الفجوة الفادحة بين الضريبتين إلى وصول المناقشات بين الطرفين حول تلك القضية إلى حائط سد.

وجدير بالذكر أنه تم انتقاد الضرائب المفروضة من قبل حكومة السودان على بترول الجنوب حتى في داخل السودان. حيث وصف الصديق المهدي زعيم حزب اوما المعارض تلك الضرائب بأنها غير منطقية وأنها أضيفت كمحاولة لتكوين شراكة في بترول الجنوب اكثر من كونها ضريبة فرضت لتكرير البترول ونقله وعبوره. ويمكن حل تلك المشكلة عن طريق تحكيم فني ولكن بدأت جوبا في التطلع إلى منافذ أخرى لتصدير البترول عبر دول اخرى (ميناء مومباسا في كينيا) ولكنها ادركت أن ذلك سيستغرق سنوات عديدة ويحملها تكاليف مالية باهظة. وقد انفجرت تلك الازمة ثانية بعد رفض حكومة الجنوب أن تلتزم بنصيحتها في الديون الخارجية للسودان في فترة ما قبل الانفصال (والتي تقدر بنحو \$38 مليار دولار) وقبول ذلك باستياء وامتعاض شديد من حكومة الشمال.

أعلنت حكومة جنوب السودان في 20 يناير 2012 مفاجئة مدوية باعلانها قرار إيقاف إنتاجها للبترول والذي يتم تصديره عبر شمال السودان. وقد سبب ذلك اختلال حسابات حكومة شمال السودان ولم تتوقع الخرطوم ذلك وفقا للمنطق المالي والاقتصادي العالمي. حيث تمثل عائدات البترول المصدر من جمهورية جنوب السودان نسبة 98% من إيرادات الخزينة العامة للدولة. ويعني توقف إنتاج البترول لفترة طويلة كساداً اقتصادياً. ولكن ما لم تدركه حكومة الخرطوم هو أن استمرار إعاقة تصدير بترول الجنوب بغض النظر عن الاسباب والدوافع سيرغم جوبا على التدمير المتبادل " علي وعلى أعدائي". وهذا ما ظهر عندما احتلت القوات المسلحة التابعة للجنوب والتي تعتبر وليدة وحديثة وعديمة الخبرة إقليم هجليج واستمرت هناك لعدة أيام، وقد دمرت العمليات العسكرية بعض المرافق البترولية وهو ما أبرز الدور الحيوي من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية في تصعيد الازمة. ووفقا لبعض الملاحظين فقد أشاروا إلى انه من الصعوبة الفصل بين الصراع السوداني-السوداني والصراع الصيني- الأمريكي على الطاقة.

يعتبر تصعيد النزاع بين الطرفين مرتبط بحقيقة الموقف الداخلي لازمة لكلتا الدولتين. فقد فشلا كلا النظامين أن يفيا بوعوده بمواجهة القضايا اليومية العاجلة لحياة الشعب الذي عانى من صفتات الماضي. وقد أدى هذا إلى تعزيز وتقوية فصائل المعارضة لكلا الجانبين واطهرت تلك الفصائل الان شرستها في مواجهة كلا النظاميين. وبدلا من توظيف الأرباح من الموارد البترولية واستخدامها بافضل الطرق لمواجهة مشاكل التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، فقد تم تسييس استخدام تلك الموارد في نطاق الضغوط المتبادلة مما أدى إلى فقدانها وركودها. وقد سعد ذلك من الازمة المالية والاقتصادية لكلتا الدولتين وتعريضهما إلى زيادة التعبير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما اكتشف الإخوة/ الخصوم أنفسهم من خلال أزمة صنعوها بأنفسهم وأعطوا الفرصة للأطراف الخارجية الطامعة للتدخل ودفع الطرفين نحو البعاند واللامبالاة تجاه أنصاف الحلول .

ومن وجهة نظري فإن كلا الطرفين لا يقدران على الاستمرار في حالة اللا سلم واللا حرب التي عاشوا فيها طويلاً، وفي ظل غياب الحلول التصالحية أو رفض قبولها فقد لجأ الطرفان إلى الوسائل الحربية لتعديل القضايا والوصول إلى حالة جديدة من التوازن يدعمها الاعتقاد بضعف الطرف الأخر. إنها لعبة خطيرة من السهل أن تدخل فيها ولكن من الصعب معرفة نهايتها. ولكن من الواضح أن شعب الدولتين ينوي تحقيق ذلك وتحمل خسائر واعباء تلك اللعبة.

اعلن رئيس جنوب السودان سيلفا كير عن استعداده الانسحاب من إقليم هجليج وقد بدأ سحب القوات الجنوبية تطوعا دون أي التزام من جانب حكومة الشمال بالموافقة على الشروط المعدة سابقا والتي تنص على إرسال قوات محايدة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم وإخلائه من قوات الشمال. ومع ذلك تشير جميع المؤشرات إلى حقيقة أن الازمة بين البلدين وصلت إلى حافة الهاوية. فقد أعلنت الخرطوم أن جوبا "عدوها" وقررت تعبئة قواتها لإجلاء حكومتها وجسد البرلمان السوداني هذا في مرسوم. وعلى الجانب الأخر فقد وصفت حكومة جنوب السودان نظام البشير بنظام "صدام حسين" الجديد وهددت بإرسال قوات لاحتلال إقليم اببيي. ولذا إن لم يتم التعامل مع تلك الازمة بالحكمة والحصافة " وقبول الحلول الوسطية" فستتحول السودان إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية والتي من أبرز مصالحها السيطرة على النفط والموارد.

لقد انبثقت الأزمة الحالية من سوء تقدير القيادة السياسية في كلتا الدولتين لنقاط ضعف وقوة الطرف الآخر. كما اعتقد كل طرف أنه بإمكانه تسوية المشاكل العالقة بينهما وفقا للعبة المكسب والخسارة. وفي الواقع تحتاج الأزمة إلى حلول تصالحية وتسويات متبادلة وتعلم الدروس المستفادة من الماضي وتجاربه المؤلمة. وإذا لم يتدخل طرف ثالث عاجلا لإيجاد مخرج للأزمة الحالية فسيزداد الموقف الحالي سوءا وتدهورا وهذا ليس في صالح شمال السودان أو جنوب السودان بل سيؤدي إلى الإطاحة بكلاهما .